

بيان وفد جمهورية مصر العربية

خلال البند الخاص بالناقش العام في إطار أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجنة منع الجريمة
والعدالة الجنائية CCPCJ

فيينا: 22 مايو 2023

سعادة السفيرة/ Mary Mugwanja المندوب الدائم لكينيا ورئيسة الدورة الثانية والثلاثين للجنة
منع الجريمة والعدالة الجنائية،
السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،
أتشرف بإلقاء كلمة مصر أمام لجنتم الموقرة، لنقل صورة عن جهود مصر في مجال منع الجريمة
وتحقيق العدالة الجنائية وارتباط ذلك بالموضوع الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية
والمتمعلق بتسريع التعافي من فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة 2030
على كافة المستويات. وفي هذا السياق، تؤيد مصر ما ورد في بيان مجموعة الـ 77 والصين، وكذا بيان
المجموعة الأفريقية.

أود في البداية أن أعرب عن تهنئة مصر على انتخابكم رئيساً لأعمال الدورة الحالية للجنة وسعدتنا
بأن نرى سفيرة كينيا الشقيقة تتولى الرئاسة، كما أقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين الذين تم انتخابهم.

تتمن مصر الدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC
في سبيل تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء وتقديم الدعم الفني اللازم لها بهدف مساعدتها في القيام
بواجباتها لمنع الجريمة في صورها المختلفة، فضلاً عن تعزيز الجهود الرامية لتحقيق العدالة الجنائية.

السيدة الرئيسة،

تؤكد مصر على التزامها التام بمكافحة كافة أشكال الجريمة وضمان الوصول للعدالة الناجزة لكافة
أبنائها وبدون أي تمييز. وفي هذا الصدد تقوم مصر بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية
التي تعد طرفاً فيها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات

المنبثقة عنها، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي استضافت مصر مؤتمر الأطراف الأخير لها بمدينة شرم الشيخ في شهر ديسمبر 2021، فضلاً عن الانخراط بفاعلية في المفاوضات الجارية على مدار العام ونصف الماضيين في إطار اللجنة الخاصة بصياغة اتفاقية دولية شاملة لمنع ومكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، بالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها مصر لمكافحة الإرهاب داخلياً في سياق يراعى احترام حقوق الإنسان، وهي الجهود التي تتم بالتوازي مع الخطوات المتخذة من جانب السلطات الوطنية للتنسيق والتعاون مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة هذه الجريمة وذلك في إطار الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب.

وعلى المستوى الوطني، فقد قامت الحكومة المصرية خلال السنوات الماضية، ومن أجل توفير حياة كريمة للمواطنين وعلى النحو الذي يساعد في تعزيز الأحوال المعيشية لهم ومن ثم تخفيض معدلات ارتكاب الجريمة، بإطلاق مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، ومن بينها: "استراتيجية مصر للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، و"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"، و"الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030"، و"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة"، و"الإطار الاستراتيجي الوطني للقضاء على العنف ضد الأطفال"، و"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الهجرة غير الشرعية"، و"الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان"، بالإضافة إلى تنفيذ مبادرات طموحة لرفع مستوى معيشة المواطن في الريف والمناطق الأكثر احتياجاً، وذلك من خلال مبادرة "حياة كريمة"، ومد شبكة الضمان الاجتماعي لمئات الآلاف من الأسر من خلال برنامج "تكافل وكرامة" وعلى النحو الذي ساهم في تخفيف عبء الجائحة، حيث يتواكب ذلك مع ما تبذله السلطات المعنية من جهود لتعزيز الشمول المالي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي وتسريع عملية الرقمنة.

كما يجري حالياً استكمال ومتابعة ما تم إنجازه من تهيئة بيئة عمل لائقة ومتطورة للقضاة والمتقاضين من خلال رفع كفاءة وتطوير ورقمته العمل بالمحاكم، وتطبيق نظام للنظر في تجديد حبس المتهمين عن بعد أمام القضاء، واستخدام الوثائق المؤمنة والذكية في محررات المحاكم والجهات المعاونة لمنع تزويرها، كما تم البدء بالعمل بنظام التقاضي الإلكتروني بالكامل في المحاكم الاقتصادية، بدايةً من رفع الدعوى إلى صدور الأحكام والطعن عليها.

وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، فقد تم مؤخراً إطلاق الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2022-2026، والتي أولت اهتماماً خاصاً بمحور حماية

الضحايا من خلال تحديث آليات الاحالة الوطنية، حيث تم تخصيص دور لإيواء الضحايا، وتعزيز بناء قدرات القائمين على الحماية الاجتماعية، كما تم تعيين نيابات متخصصة في تحقيق جرائم الاتجار بالبشر، ودوائر قضائية لنظر هذا النوع من القضايا، وذلك بهدف تسريع تحقيق العدالة الجنائية فيما يتعلق بهذه القضايا.

السيدة الرئيسة،

شهد عام 2022 ولأول مرة في تاريخ القضاء المصري إتاحة التعيين للمرأة المصرية في مجلس الدولة والنيابة العامة، لتكتمل بذلك مشاركة المرأة في كل الجهات والهيئات القضائية. علماً بأن عدد القضايا في جمهورية مصر العربية قد بلغ في العام الحالي 3541 في كل الجهات والهيئات القضائية. كما تجدر الإشارة إلى أن المرأة تشغل حالياً نسبة 28% من مجلس النواب، ونسبة 14% من مجلس الشيوخ، كما تشغل حوالى 25% من الحقب الوزارية، بالإضافة إلى زيادة أعداد الملتحقات بالكليات العسكرية وأكاديمية الشرطة من النساء .

أما فيما يتعلق بأوضاع المسجونين والمكفولة بالمادة العاشرة من العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، فقد شهد عام 2022 جهوداً كبيرة لتحسين أوضاع المسجونين من خلال تعديل قانون السجون والذي تم في سياقه تعديل مسمى قطاع السجون ليصبح "قطاع الحماية المجتمعية"، كما تم تغيير مسمى السجون إلى مراكز إصلاح وتأهيل عمومية أو مراكز إصلاح جغرافية أو مراكز إصلاح وتأهيل خاصة، كذلك تغيير اسم السجناء إلى نزلاء، وتضمن القانون حقوقاً جديدة للنزلاء مثل تسليمهم المذكرات والمكاتبات شخصياً وحقهم في استكمال تعليمهم والمشاركة في الامتحانات، وذلك في إطار خطة الدولة لتطوير المؤسسات العقابية من حيث المسميات، والمباني، وتوفير كافة الخدمات والرعاية للنزلاء، لتأهيلهم اجتماعياً وادماجهم في المجتمع والاستفادة من قدراتهم، من خلال برامج وخطط مخصصة لتنميتهم ومراعاة حقوقهم، كما اتخذت الدولة جهوداً كبيرة في تعزيز تدابير الإفراج الشرطي وتطبيق السياسة العقابية بمفهومها الحديث.

وفي هذا الإطار تقوم الدولة بصرف معاشات ومساعدات وأجور لنزلاء السجون ولأسرهم وتوفير منح دراسية لأبنائهم، والتوسع في البرامج التأهيلية للنزلاء، فضلاً عن تزويد مكاتب مراكز الإصلاح والتأهيل بالكتب، وتنظيم دورات تدريبية للعاملين بتلك المراكز. كما تعمل الدولة جاهدة على القيام بواجباتها لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، كما تعمل أيضاً على معالجة الظروف التي قد تؤدي

إلى العودة للجريمة، مثل عدم توافر فرص عمل، أو الإقامة في مناطق عشوائية، أو عدم توافر رعاية كافية للمحكوم عليه بعد خروجه من محبسه.

السيدة الرئيسة

في الختام، تؤكد مصر على الاستمرار في بذل كل الجهود الممكنة من أجل منع الجريمة في مختلف صورها نظراً للآثار السلبية التي تخلفها مثل هذه السلوكيات والأفعال على أمن واستقرار المجتمعات. كما تؤكد على الموقف الوطني الثابت فيما يتعلق بأهمية تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 إيماناً من السلطات المصرية بالأثر الإيجابي لتحقيق مثل هذه الأهداف، وبخاصة الهدف السادس عشر منها، والرامي إلى إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. كما تؤكد أيضاً على أهمية استمرار التعاون الدولي والإقليمي من أجل استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي يمكن مشاركتها بين الدول المختلفة بهدف المساهمة بشكل إيجابي في ضمان أمن واستقرار الدول الأعضاء، وتحقيق رفاه مواطنيها.

شكراً السيدة الرئيسة!